

والضروري للحريات والنشاط الفردي فدإنهدا هي في الواقع اجراءات اداريدة فداذا كدان الأمر كذللك، تخضع لجميع قواعد المشروعية التي تحكم كافة القرارات الادارية وهي من ناحية أخرى تخضع لرقابة أ رقابة القضاة الاداري في البلدان التي يوجد فيها قضاة اداري الى وتمتد فيراقب ملا همية فالقاضي الاداري يشترط في صدحة الأجراء الضدبطي ان يكون ضدورياً ولازما ومتناسدا مع أ الوقائع التي تدعو الادارة لاتخاذها، ويراقب القضاة تناسب الوسائل المستخدمة مع المسبب لى المنع الكامل إ يؤدي ذلك ردية بممارسة الحريات الف ن حدى الحريات،